البند ٧ – مداخلة شفهية

الجلسة الـــ٢٣ لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة

١٠ يونيو ٢٠١٣

السيد الرئيس والأعضاء الكرام بالمجلس:

يقدم هذه المداخلة كلا من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة الحق الفلسطينية.

بداية نعرب عن قلقنا الشديد إزاء الانحياز الواضح للمجتمع الدولي بما في ذلك الدول الأعضاء بالأمم المتحدة تجاه إسرائيل، إذ لا تكتفي الدول الأعضاء بغض البصر عن محاسبة إسرائيل عن انتهاكاتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنما تقدم المزيد من التنازلات؛ بغرض استمرار تعاونها مع إسرائيل.

في الشهور الأخيرة، تضمنت المبادرات المقترحة بشأن مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، مطالب بتجميد إسرائيل لمشروعها الاستيطاني غير المشروع، ولكنها في المقابل طالبت الفلسطينيين بالكف عن المطالبة بحقهم في تقرير المصير! ورغم استمرار الجهود نحو تفعيل المفاوضات، مازال المشروع الاستيطاني الإسرائيلي مستمرًا بلا هوادة. حيث وافقت "الجنة المحلية للتخطيط والبناء بالقدس" في ٥ يونيو ٢٠١٣ على مشروع "هازيتيم"، وهو جزء من خطة لربط المستوطنات في القدس الشرقية، والذي من المقرر أن يؤدي إلى تقسيم الضفة الغربية إلى قسمين.

حتى الآن، وبدل من أن يتخذ المجلس أية تدابير تهدف إلى دفع إسرائيل إلى احترام التزاماتها كقوة محتلة، صرح مسئولون كبار في وزارة الخارجية الإسرائيلية علنًا أنهم يتوقعون "مكافآت سياسية في مقابل تجديد العلاقات مع المجلس"[1]، ونظرًا لموقف الولايات المتحدة، ومؤخرًا الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالبند ٧ الدائم، فإننا نعرب عن قلقنا العميق من استخدام هذا البند الهام –والذي يعتمد عليه الشعب الفلسطيني في تسليط الضوء على انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي– كوسيلة للمساومة لإقناع إسرائيل بإعادة الانخراط مع المجلس.

في يناير ٢٠١٢ أصبحت إسرائيل أول دولة عضو ترفض المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، هذا القرار لم يؤد فقط إلى تجنب إسرائيل للنقد الصارم عن انتهاكاتها للقانون الدولي، ولكنه يهدد أيضًا بتقويض العملية برمتها.

[1] http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/israel-to-negotiate-renewal-of-cooperation-with-un-human-rights-council.premium-1.519719

يجب على الدول الأعضاء في هذا المجلس ضمان أن لا تحظى إسرائيل بأية استثناءات في تجديد تعاونها مع المجلس؛ وذلك تأكيدًا من تلك الدول على أن حقوق الإنسان لها أهمية قصوى لا تضاهي أية اعتبارات سياسية أو دبلوماسية.

يجب على المجلس أيضًا ضمان الشفافية الكاملة أثناء الاستعراض الدوري الشامل لإسرائيل في حال التزامها به، وذلك بالطريقة التي تضمن أن يكون أصحاب المصالح على علم بموعد الاستعراض الدوري قبلها بوقت كافي، بما يسمح بتوافر المشاركة الفعالة والمجدية من جانب الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني.

شكرًا السيد الرئيس